مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 10/ العدد:2 ، أكتوبر،2026 ،ص ص803-818

قانون المالية الجزائري لسنة 2026: بين اتساع الإنفاق العمومي وتحديات الاستدامة المالية — دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب وتونس وفرنسا-

Algeria's 2026 Finance Law: BetweenExpanding Public Expenditure and the Challenges of Fiscal Sustainability — A Comparative Analytical Study with Morocco, Tunisia, and France-

*خلف الله حسام الدين
Khalfallah Houssameddine
جامعة تيبازة –الجزائر
Khalfallah.houssem23@gmail.com

خليفة برايس
Berrais Khelifa
جامعة تيبازة –الجزائر
berraiskhalifa@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/09/15 تاريخ القبول: 2026/10/29 تاريخ النشر:2026/10/31

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل قانون المالية الجزائري لسنة 2026، من خلال دراسة الإيرادات والنفقات والعجز وتحديات الاستدامة المالية، ومقارنة الوضعية المالية للجزائر مع المغرب وتونس وفرنسا. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع الإنفاق العمومي مقارنة بالإيرادات أدى إلى عجز مالي مرتفع، مع استمرار تأثر المالية العمومية بتقلبات أسعار المحروقات. كما أظهرت المقارنة اختلاف الوضعيات المالية بين الدول وفقًا لبنية اقتصاداتها ومستويات الدين ومصادر تمويل العجز. وتؤكد الدراسة أهمية تنويع الإيرادات خارج المحروقات، وترشيد الإنفاق، وتحسين كفاءة إدارة المالية العامة لتحقيق الاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية: قانون المالية؛ الإنفاق العمومي؛ الاستدامة المالية.

تصنيف جال: *H50، H61، H62، H63.*

Abstract :

This study analyzes Algeria's 2026 Finance Law by examining public revenues, expenditures, the budget deficit, and fiscal sustainability, with a comparison to Morocco, Tunisia, and France. The findings show that higher public expenditure relative to revenues has resulted in a high budget deficit, while public finances remain vulnerable to hydrocarbon price fluctuations. The comparison highlights differences in economic structures, debt levels, and deficit-financing mechanisms.

The study emphasizes revenue diversification, expenditure rationalization, and more efficient public financial management to strengthen fiscal sustainability.

.**Key words:** Finance Law; Public Expenditure; Fiscal Sustainability.

JEL classification codes : *H50, H61, H62, H63*

*المؤلف المرسل

1 المقدمة

تُعدّ ميزانية الدولة من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات لتنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها الإطار الذي تُترجم من خلاله هذه السياسات إلى موارد ونفقات وبرامج ومشروعات. ولا تقتصر أهميتها على تحديد حجم الإيرادات والنفقات، بل تكشف أيضًا عن الخيارات الاقتصادية للدولة ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية واستدامة المالية العمومية. لذلك، يتطلب تحليل الميزانية دراسة مصادر الإيرادات، وطبيعة النفقات، وحجم العجز، وطرق تمويله، ومدى توافقها مع إمكانات الاقتصاد الوطني.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في الجزائر، نظرًا لاستمرار تأثر المالية العمومية بتقلبات قطاع المحروقات، رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وتعزيز الإيرادات خارج المحروقات. وفي المقابل، شهد الإنفاق العمومي توسعًا بفعل ارتفاع تكاليف الأجور والتحويلات الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية، إلى جانب تمويل الاستثمار العمومي والمشاريع القطاعية.

وفي هذا السياق، يكشف قانون المالية لسنة 2026 عن فجوة كبيرة بين الإيرادات والنفقات، حيث قُدّرت الإيرادات بنحو 8,009مليار دينار مقابل نفقات تقارب 17,637مليار دينار، أي عجز يناهز 9,628مليار دينار .وتثير هذه الأرقام تساؤلات حول قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل هذا العجز، ومصادر تمويله، ومدى قدرة الإيرادات خارج المحروقات على المساهمة في تمويل الإنفاق العمومي(شليق و ودادن، 2019).

غير أن تقييم وضعية المالية العمومية لا ينبغي أن يعتمد على القيمة المطلقة للعجز فقط، بل يجب وضعها في سياقها الاقتصادي والمؤسساتي، ومقارنتها بمؤشرات دول أخرى تختلف من حيث حجم الاقتصاد، وعدد السكان، وهيكل الإيرادات، ومستوى الدين والإنفاق. ومن هنا تبرز أهمية المقارنة الدولية، التي تعتمدها هذه الدراسة بين الجزائر والمغرب وتونس وفرنسا، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف وتقييم الوضع المالي الجزائري ضمن إطار أوسع.

إشكالية الدراسة

انطلاقًا مما سبق، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تعكس ميزانية الدولة الجزائرية لسنة 2026 قدرة السياسة المالية على دعم النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على استدامة المالية العمومية، وكيف تبدو هذه الوضعية مقارنة بالتجارب المالية لكل من المغرب وتونس وفرنسا؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

- ما طبيعة تطور الإيرادات والنفقات العمومية في الجزائر خلال سنة 2026؟
- ما حجم العجز الميزاني، وما أهم آليات تمويله؟
- إلى أي مدى يستمر اعتماد المالية العمومية الجزائرية على إيرادات المحروقات؟
- كيف تقارن الوضعية المالية الجزائرية مع المغرب وتونس وفرنسا؟
- هل يعكس ارتفاع الإنفاق العمومي توسعًا في الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة أم يشكل تحديًا للاستدامة المالية؟

فرضيات الدراسة

للإجابة عن هذه التساؤلات، تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى :يعكس قانون المالية الجزائري لسنة 2026 توسعًا ملحوظًا في الإنفاق العمومي مقارنة بمستوى الإيرادات المتاحة، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في العجز الميزاني.

الفرضية الثانية :لا يزال اعتماد المالية العمومية الجزائرية على الإيرادات المرتبطة بالمحروقات يمثل أحد أهم عوامل هشاشتها أمام التقلبات الاقتصادية وأسعار الطاقة.

الفرضية الثالثة :تكشف المقارنة مع المغرب وتونس وفرنسا عن اختلافات جوهرية في حجم الإنفاق والعجز والدين العام، نتيجة اختلاف هياكل الاقتصادات والسياسات المالية ومصادر التمويل.

الفرضية الرابعة :تتطلب استدامة المالية العمومية الجزائرية تعزيز الإيرادات خارج المحروقات وترشيد النفقات وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل أساسًا في:

1. تحليل هيكل الإيرادات والنفقات العمومية الواردة في قانون المالية الجزائري لسنة 2026.
2. تحديد حجم العجز الميزاني وتحليل أهم آليات تمويله.
3. تقييم مدى تأثير الاعتماد على المحروقات في استدامة المالية العمومية.
4. مقارنة الوضعية المالية للجزائر مع كل من المغرب وتونس وفرنسا.
5. إبراز أهم التحديات التي تواجه السياسة المالية الجزائرية واقتراح توجهات من شأنها تعزيز الاستدامة المالية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بنية قانون المالية الجزائري لسنة 2026 وتفسير تطور الإيرادات والنفقات والعجز وآليات تمويله، كما تم توظيف المنهج المقارن لمقارنة المؤشرات المالية والاقتصادية للجزائر مع كل من المغرب وتونس وفرنسا. واستندت الدراسة إلى البيانات الرسمية الواردة في قوانين المالية والوثائق والتقارير الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية ذات الصلة.

الدراسات السابقة

تناولت الدراسات الجزائرية المالية العمومية من خلال العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق والاستدامة المالية. فقد أظهرت دراسة (**Chibi, Chekouri&Benbouziane(2019**وجود تحديات أمام استدامة السياسة المالية، بينما أكدت دراسة **معيدي وبن حميدة (2022**(ارتباط الإنفاق العمومي بتقلبات أسعار النفط. كما خلصت دراسة **بوعيشاويوغزازي** إلى هشاشة الاستدامة المالية أمام صدمات المحروقات، في حين أكدت دراستا (**FassaBinafou&ZidatRafika(2026**و(**Mouai&Benamara (2025**استمرار تأثير الإيرادات النفطية على الإنفاق والاستدامة المالية.

وتتفق هذه الدراسات على **حساسية المالية العمومية الجزائرية للمحروقات، والحاجة إلى تنويع الإيرادات وتحسين كفاءة الإنفاق** .غير أنها لم تتناول مباشرة قانون المالية لسنة 2026 ضمن مقارنة دولية تشمل الجزائر والمغرب وتونس وفرنسا، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته من خلال تحليل العجز والإنفاق ومصادر التمويل وتحديات الاستدامة المالية.

2.الإطار النظري

1.2.مفهوم ميزانية الدولة

تُعدّ ميزانية الدولة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، إذ تحدد الموارد التي تتوقع الدولة تحصيلها والنفقات التي تخطط لتنفيذها خلال فترة مالية معينة. ولا تقتصر أهميتها على الجانب المحاسبي، بل تساهم في **توجيه النشاط الاقتصادي، وتخصيص الموارد، وإعادة توزيع الدخل، وتوفير السلع والخدمات العامة.**

وتعكس بنية الإيرادات والنفقات أولويات الحكومة واختياراتها الاقتصادية، كما تكتسب الميزانية أهمية خاصة في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية، حيث تؤثر تقلبات أسعار المواد الأولية في

الإيرادات العامة، مما يجعل تنويع مصادر الدخل ضروريًا لتعزيز الاستدامة المالية.(بن براهم و وعلاش، 2000-2017)

وعليه، يتطلب تقييم الميزانية دراسة **هيكل الإيرادات، وتركيبة النفقات، وحجم العجز وطرق تمويله، وتطور الدين العمومي، ومدى استدامة السياسة المالية.**

2.2 .الإيرادات والنفقات والعجز

1.2.2الإيرادات العمومية: تمثل الإيرادات العمومية الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة لتمويل نفقاتها، وتشمل أساسًا الإيرادات الضريبية، وغير الضريبية، وعائدات الموارد الطبيعية. ويُعد الاعتماد الكبير على النفط والغاز عاملًا يزيد من تعرض المالية العمومية لتقلبات الأسعار العالمية، مما يجعل تنويع الإيرادات ضروريًا لتحقيق الاستقرار المالي(ليلى، 2019).

.2.2.2 . النفقات العمومية: تشمل النفقات العمومية النفقات الجارية، والاستثمارية، التحويلات الاجتماعية وخدمة الدين. ولا يُقاس الإنفاق بحجمه فقط، بل بكفاءته ومردوديته الاقتصادية والاجتماعية، خاصة قدرته على دعم النمو والقدرة الإنتاجية.

3.2.2 . العجز الميزاني: ينشأ العجز عندما تتجاوز النفقات الإيرادات، وفق العلاقة:

العجز = إجمالي النفقات –إجمالي الإيرادات.

وقد يكون العجز وسيلة لدعم النشاط الاقتصادي أو تمويل الاستثمار، لكنه إذا استمر لفترات طويلة قد يؤدي إلى تراكم الدين وارتفاع تكاليف خدمته. لذلك، يجب تقييمه بالنظر إلى نسبته من الناتج، ومصدر تمويله، ومستوى الدين، والنمو وتكلفة الاقتراض.

2.3 . الاستدامة المالية

تعني الاستدامة المالية قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية دون تراكم غير مستدام للدين. ولا يشترط تحقيق التوازن كل سنة، إذ يمكن قبول عجز مؤقت، خاصة لتمويل الاستثمارات المنتجة. وترتبط الاستدامة بمسار الدين، والرصيد الأولي، ومعدل النمو، وتكلفة الاقتراض(عصماني و هادي ، 2021).

2.4 . العلاقة بين العجز والدين والنمو الاقتصادي

يؤدي استمرار العجز عادةً إلى زيادة الاقتراض والدين، لكن تأثيره على النمو يعتمد على كيفية استخدامه. فقد يساهم في دعم النشاط الاقتصادي وتمويل الاستثمار، بينما يؤدي استخدامه لتمويل الاستهلاك الجاري إلى زيادة الدين دون مردود إنتاجي مماثل. كما أن ارتفاع الدين يزيد أعباء خدمته ويحد من قدرة الدولة على الإنفاق، وهو ما يرتبط بمفهوم الحيز المالي (Fiscal Space).

2.5 . العجز الدوري والعجز الهيكلي

ينتج العجز الدوري عن ظروف اقتصادية مؤقتة ويمكن أن يتراجع مع تحسن النشاط الاقتصادي، بينما يعكس العجز الهيكلي اختلالًا مستمرًا بين الإيرادات والنفقات ويتطلب إصلاحات أعمق، مثل توسيع القاعدة الجبائية وتنويع الإيرادات وترشيد الإنفاق. وتكتسب هذه التفرقة أهمية خاصة في الدول النفطية، إذ قد يؤدي ارتفاع أسعار المحروقات إلى تحسين العجز مؤقتًا دون معالجة الاختلالات الهيكلية للمالية العمومية.

3 . تحليل قانون المالية الجزائري لسنة 2026

يمثل قانون المالية لسنة 2026 إطارًا مهمًا لفهم توجهات السياسة المالية الجزائرية، ليس فقط من خلال حجم الموارد والنفقات المبرمجة، وإنما كذلك من خلال طبيعة مصادر التمويل وأولويات الإنفاق. وقد حدد القانون رقم 25-17 المؤرخ في 14 ديسمبر 2025، والمتضمن قانون المالية لسنة 2026، إجمالي إيرادات ميزانية الدولة في حدود 8,009.025**مليار دينار جزائري**، مقابل اعتمادات دفع(*crédits de paiement*)قدرها 17,636.662**مليار دينار** . كما حدد سقف تراخيص الالتزام(*autorisations d'engagement*)بـ 16,861.511 **مليار دينار** . وبناءً على هذه المعطيات، يبلغ الفرق بين النفقات والإيرادات حوالي 9,627.637**مليار دينار**، وهو ما يعكس اتساع العجز المالي المبرمج ضمن ميزانية الدولة لسنة 2026. ويكشف هذا الفرق عن توسع كبير في الدور المالي للدولة، حيث تفوق النفقات المبرمجة أكثر من ضعفي الإيرادات المقدرة(بوصبع، وحناش، و وبوحبل ، 2024).

جدول (1): أهم مؤشرات ميزانية الدولة الجزائرية لسنة 2026

المؤشر	2026،مليارد ج
إجمالي الإيرادات	8,009.025
إجمالي النفقات – اعتمادات الدفع	17,636.662
العجز	9,627.637
الجباية البترولية	2,697.882
الإيرادات الجبائية	4,327.130
تراخيص الالتزام	16,861.511

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قانون المالية الجزائري لسنة 2026.

تسمح هذه الأرقام بحساب عدد من المؤشرات؛ إذ بلغت نسبة النفقات إلى الإيرادات حوالي **2.20**، أي أن كل دينار من الإيرادات يقابله نحو 2.20 دينار من النفقات، بينما يمثل العجز حوالي **120.2%من الإيرادات** .كما تمثل الجباية البترولية **33.7%**من إجمالي الإيرادات، مقابل **54.0%**للإيرادات الجبائية. غير أن تفسير هذه المؤشرات يتطلب مراعاة طريقة تمويل العجز، ومستوى الدين، وطبيعة النفقات، وقدرة الاقتصاد على توليد الإيرادات مستقبلًا.

كما يجب التمييز بين **crédits de paiement**، التي تمثل الاعتمادات المسموح بدفعها خلال السنة، وautorisations d'engagement، التي تمثل الالتزامات التي يمكن للدولة الدخول فيها، وهو ما يساعد على التمييز بين التدفقات المالية السنوية والالتزامات متعددة السنوات.

4 . تحليل بنية الإيرادات: هل تتراجع تبعية الميزانية للمحروقات؟

تُظهر بنية الإيرادات استمرار أهمية المحروقات، رغم تنامي الإيرادات خارج القطاع النفطي. فقد بلغت الجباية البترولية لسنة 2026 حوالي **2,697.882مليار دينار**، أي **33.7%من إجمالي الإيرادات**، مقابل **4,327.130مليار دينار** للإيرادات الجبائية.

وتتوزع الإيرادات الجبائية بين عدة مصادر، أبرزها **ضريبة الدخل بـ2,068.636 مليار دينار، والضرائب على الاستهلاك بـ1,619.393 مليار دينار، والحقوق الجمركية بـ417.025 مليار دينار** .كما تشمل الإيرادات مصادر أخرى، منها **84مليار دينار** من أملاك الدولة، و **600مليار دينار** من المساهمات المالية للدولة، و **300مليار دينار** من المنتجات المختلفة للميزانية.

جدول (2): بنية الإيرادات المقدرة لسنة 2026

مصدرالإيرادات	مليارد ج	%منإجماليالإيرادات
الإيرادات الجبائية	**4,327.130**	**%54.0**
الجباية البترولية	**2,697.882**	**%33.7**
عائدات أملاك الدولة	**84.000**	**%1.0**
مساهمات الدولة المالية	**600.000**	**%7.5**
منتجات متنوعة للميزانية	**300.000**	**%3.7**
موارد أخرى	**0.014≈**	**%0.0≈**
الإجمالي	**8,009.025**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا علىÉtat A – Recettesمن قانون المالية 2026.

تشير بنية الإيرادات إلى أن الميزانية الجزائرية لا تعتمد على المحروقات وحدها، إذ تمثل الإيرادات الجبائية المصدر الأكبر. غير أن ذلك لا يعني بالضرورة تراجع **الاعتماد الهيكلي للاقتصاد على المحروقات،** لأن تأثير النفط والغاز يتجاوز الجباية البترولية المباشرة ليشمل احتياطات الصرف، وميزان المدفوعات، والاستثمار، والإنفاق العمومي، والقدرة على الاستيراد، وبالتالي الإيرادات الجبائية بصورة غير مباشرة.

لذلك، فإن انخفاض حصة الجباية البترولية لا يكفي لإثبات نجاح التنويع الاقتصادي، بل ينبغي النظر إلى قدرة القطاعات خارج المحروقات على توليد **القيمة المضافة والصادرات والإيرادات الجبائية بشكل مستدام** .ومن هنا يمكن افتراض أن انخفاض الوزن النسبي للجباية البترولية لا يعني بالضرورة تراجع الاعتماد الهيكلي على المحروقات ما لم يصاحبه توسع مستدام في القطاعات غير النفطية.

.5 . تحليل النفقات العمومية

تكشف نفقات قانون المالية لسنة 2026 عن استمرار اتساع تدخل الدولة، حيث بلغت **اعتمادات الدفع 17,636.662 مليار دينار** مقابل **16,861.511مليار دينار** كتراخيص التزام. وتتوزع هذه الاعتمادات على قطاعات متعددة، أبرزها الدفاع، والمالية، والتربية، والداخلية، والصحة، والتعليم العالي، والفلاحة، والسكن.

ومن أبرزها 3,205.280مليار دينار للدفاع الوطني، و3,384.708 مليار دينار للمالية، و1,851.272 مليار دينار للتربية الوطنية، و1,535.723 مليار دينار للداخلية والجماعات المحلية والنقل، و1,048.168 مليار دينار للصحة، إضافة إلى 807.136مليار دينار للتعليم العالي والبحث العلمي و 886.452مليار دينار للفلاحة والتنمية الريفية والصيد و 859.307مليار دينار للسكن والعمران والمدينة وتهيئة الإقليم.(كنيدة، 2022)

جدول (3): بعض أهم الاعتمادات القطاعية في ميزانية 2026

القطاع	اعتمادات الدفع،ملياردج
المالية	**3,384.708**
الدفاع الوطني	**3,205.280**
التربية الوطنية	**1,851.272**
الداخلية والجماعات المحلية والنقل	**1,535.723**
الصحة	**1,048.168**
الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد	**886.452**
الأشغالالعموميةوالمنشآتالأساسية	**889.800**
السكن والعمران والمدينة	**859.307**
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	**811.418**
التعليم العالي والبحث العلمي	**807.136**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على.*2026* *État B – Crédits ouverts pour l'année*

تبرز هذه الأرقام أهمية التمييز بين **حجم الإنفاق وجودته؛** فارتفاع النفقات قد يدعم النمو إذا وُجه إلى الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، بينما تكون آثاره محدودة إذا تركز على الإنفاق الجاري دون زيادة في القدرة الإنتاجية.

وتعكس بنية الاعتمادات اهتمامًا بالدفاع والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والسكن والبنية التحتية. فقد بلغت اعتمادات الأشغال العمومية والمنشآت الأساسية نحو **889.8مليار دينار**، والسكن والعمران **859.3مليار دينار**، والتعليم العالي والبحث العلمي **807.1مليار دينار**، منها **52مليار دينار للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي**.

كما يرتبط أثر الإنفاق بمفهوم **المضاعف المالي(Fiscal Multiplier)** ؛ فكلما ساهم الإنفاق في زيادة الطلب المحلي وتحفيز الاستثمار والإنتاج والتشغيل، كان أثره على الناتج أكبر،

بينما يضعف أثره إذا اتجه أساسًا إلى الاستهلاك أو الواردات. لذلك، لا يكفي السؤال عن حجم الإنفاق، بل يجب تقييم **القيمة الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها**.

6 .لعجز المالي: التحدي الرئيسي لميزانية 2026

بلغت إيرادات الدولة المقدرة **8,009.025مليار دينار** مقابل نفقات قدرها **7,636.662 مليار دينار**، أي عجز يقارب **9,627.637مليار دينار**، مما يجعل النفقات تعادل نحو **2.2 مرة الإيرادات.**

غير أن تقييم العجز لا يعتمد على حجمه المطلق فقط، بل يتطلب النظر إلى **الناتج المحلي، والدين العمومي، وتكلفة خدمة الدين، ومصادر التمويل، ومعدل النمو، وطبيعة النفقات.**

1.6.تمويل العجز

يمكن تمويل العجز من خلال **الاقتراض الداخلي والخارجي، وإصدار السندات وأذون الخزينة، واستخدام موارد الخزينة**، ولكل آلية آثار مختلفة على الدين وتكلفة خدمته والاستقرار النقدي.

2.6. العجز وسعر النفط

تتأثر المالية العمومية الجزائرية بتقلبات أسعار المحروقات؛ فارتفاع النفط يدعم الإيرادات، بينما يؤدي انخفاضه إلى زيادة الضغط على الميزانية. لذلك، ترتبط الاستدامة المالية بتنويع الإيرادات وتقليل الاعتماد على المحروقات، وتجنب تحول العجز المؤقت إلى عجز هيكلي مستمر.

3.6. العجز و النمو

يمكن للعجز أن يدعم النمو عندما يُوجه إلى **استثمارات منتجة** في البنية التحتية والتعليم والصحة والقطاعات الإنتاجية، بينما قد يؤدي تمويل النفقات الجارية إلى تراكم الدين دون مردود اقتصادي كافٍ. وبالتالي، فإن **جودة وكفاءة الإنفاق أهم من حجمه**، ويكون العجز أكثر قابلية للاستدامة عندما يساهم في خلق نمو وإيرادات مستقبلية تساعد على خدمة الدين.

7 . المقارنة الدولية: الجزائر والمغرب وتونس وفرنسا

لا تسمح المقارنة الدولية للميزانيات العمومية بمجرد وضع أرقام الإيرادات والنفقات للدول المختلفة جنبًا إلى جنب، لأن حجم الاقتصادات وعدد السكان والهياكل المالية والضريبية تختلف

بصورة كبيرة. لذلك، تعتمد المقارنة الأكثر دلالة على مؤشرات نسبية، ولا سيما الإيرادات والنفقات والعجز والدين كنسب من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى طبيعة مصادر الإيرادات وتركيبة الإنفاق.(طارق، 2021)

وتزداد أهمية هذا التمييز في حالة فرنسا، حيث ينبغي التفريق بين **ميزانية الدولة المركزية** وبين **مالية الإدارات العمومية ككل**، التي تشمل الدولة والضمان الاجتماعي والجماعات المحلية. أما المقارنة بين الدول الأربع في هذه الدراسة فستركز أساسًا على مؤشرات المالية العامة القابلة للمقارنة، مع الإشارة إلى أرقام ميزانية الدولة عندما يكون ذلك ضروريًا.

1.7.المؤشرات المالية الأساسية

جدول (4): مقارنة المؤشرات المالية العامة لسنة 2026

المؤشر	الجزائر	المغرب	تونس	فرنسا
الإيرادات / PIB	22.3%≈	28%≈	28%≈*	52.4%≈
النفقات / PIB	34.7%≈	31%≈	34%≈*	57.6%≈
العجز / PIB	10.2%≈	3%≈	6.0%–5.9≈	5.0%≈
الدينارلعمومي / PIB	59%≈	65.8%≈	83.4%	118%≈
الإيرادات الضريبية	4,327.1ملياردج	مرتفعةومتنوعة	47.773مليا رد.ت	مرتفعةجدًا
الاستثمارالعمومي	مرتفع	مرتفع	6.36≈مليار د.ت	مرتفع بالقيمةالمطلقة
الاعتمادعلى المحروقات	مرتفع	محدودنسبيًا	محدود	ضعيف جدًا
التحدي الرئيسي	العجزوتنويع الاقتصاد	ضبط العجزوالدين مع مواصلةالاستثمار	الدين والعجز	الدين والعجزالمرتفعان

***المصادر: صندوق النقد الدولي، وزارات المالية الوطنية، وقوانين المالية لسنة 2026.**

النسب التونسية في العمودين الأول والثاني هي **نسب تقريبية مشتقة** من أرقام قانون المالية، وليست بالضرورة مؤشرات منشورة بهذه الصيغة في القانون.

فرنسا

بالنسبة إلى فرنسا، يقدر قانون المالية لسنة 2026 **صافي إيرادات الميزانية العامة بـ325.4 مليار يورو**، مقابل **458.9مليار يورو من النفقات**، أي رصيد ميزانية الدولة قدره حوالي **–**

134.6مليار يورو .كما تستهدف فرنسا عجزًا عامًا في حدود **5%من الناتج المحلي الإجمالي** .وهنا يجب الانتباه إلى أن **ميزانية الدولة الفرنسية ليست هي نفسها مجموع المالية العامة الفرنسية**؛ فالضمان الاجتماعي والجماعات المحلية يدخلان ضمن مفهوم أوسع هو *Administrations publiques*.وبالتالي، فإن المقارنة بين عجز ميزانية الدولة الفرنسية والعجز العام الجزائري يجب أن تتم بحذر.

- **المغرب** : المغرب مفيد جدًا للمقارنة بسبب وجود وثائق مالية تفصيلية تسمح بتحليل الإيرادات والنفقات والدين والاستثمار. ويستهدف المغرب عجزًا في حدود **3%من الناتج المحلي الإجمالي في 2026**، وهو مستوى أقل بكثير من العجز الجزائري.

وتكمن أهمية النموذج المغربي بالنسبة للمقارنة في الجمع بين **محاولة ضبط العجز المالي والاستمرار في تمويل الاستثمار العمومي**، إلى جانب تنوع نسبي أكبر في قاعدة الاقتصاد والصادرات، خصوصًا في الصناعة والسيارات والفوسفات والسياحة والخدمات.

- **تونس**: وفقًا لقانون المالية التونسي لسنة 2026، بلغت **موارد ميزانية الدولة 52.560 مليار دينار تونسي** مقابل **63.575مليار دينار من النفقات**، أي بعجز قدره **11.015مليار دينار**.

وتعتمد تونس أساسًا على **الإيرادات الجبائية** التي تبلغ 47.773 مليار دينار، أي نحو **91% من الموارد الذاتية**، بينما تمثل الإيرادات غير الجبائية والهبات جزءًا محدودًا من الموارد.

وتزداد الضغوط المالية بسبب خدمة الدين، حيث يتعين سداد حوالي **15.849مليار دينار من أصل الدين و7.208 مليار دينار من الفوائد** خلال 2026. كما تعتمد الخزينة على **الاقتراض الداخلي والخارجي** لتغطية احتياجاتها التمويلية.

وتكشف المقارنة أن **الجزائر وتونس تواجهان مخاطر مالية مختلفة** :فالجزائر تتأثر بدرجة أكبر بتقلبات المحروقات واتساع العجز، بينما تواجه تونس بشكل أكبر **ارتفاع الدين وعبء خدمته واحتياجات التمويل**.

قراءة تحليلية للمقارنة : تكشف المقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب وفرنسا أن **ارتفاع العجز لا يعني بالضرورة أن الوضع المالي هو الأسوأ**، إذ يجب النظر أيضًا إلى حجم الدين، ومصادر الإيرادات، والنمو، وتكلفة التمويل، وطبيعة النفقات.

- **الجزائر**:اعتماد مهم على المحروقات + عجز مرتفع + دين أقل نسبيًا، **مما يجعل تنويع الإيرادات** تحديًا أساسيًا .

- **تونس**:اعتماد كبير على الإيرادات الجبائية + عجز مرتفع نسبيًا + دين وأعباء خدمة دين مرتفعة .
- **المغرب**:اقتصاد وإيرادات أكثر تنوعًا نسبيًا + عجز أقل، مع محاولة تحقيق التوازن بين **الضبط المالي والاستثمار** .
- **فرنسا**:اقتصاد وقاعدة جبائية واسعة + إنفاق عام مرتفع + عجز ودين مرتفعان، لكن ضمن **قدرة مالية واقتصادية أكبر** .

وعليه، فإن التحدي بالنسبة إلى الجزائر لا يتمثل في **حجم العجز فقط**، بل في القدرة على توليد إيرادات مستدامة لمواكبة النفقات، وتقليل الاعتماد على المحروقات، والحفاظ على استدامة المالية العمومية.

8 . هل العجز الجزائري خطير

لا يمكن الحكم على خطورة العجز الجزائري من **حجمه المطلق فقط**، بل يجب النظر إلى نسبته إلى الناتج المحلي، وطريقة تمويله، ومستوى الدين، وتكلفة خدمته، وطبيعة النفقات التي يمولها، وقدرة الاقتصاد على تحقيق نمو يوسع الإيرادات مستقبلًا.

وتزداد أهمية ذلك في الجزائر بسبب **الاعتماد على إيرادات المحروقات**؛ فارتفاع أسعار النفط يحسن الموارد، بينما يؤدي انخفاضها إلى زيادة الضغط على الميزانية. لذلك، فإن استمرار عجز مرتفع مع تقلب الإيرادات النفطية قد يزيد من هشاشة المالية العمومية.

كما يعتمد أثر العجز على استخدامه؛ فإذا وُجّه إلى **استثمارات منتجة** يمكن أن يدعم النمو والإيرادات المستقبلية، أما إذا موّل أساسًا النفقات الجارية والاستهلاك، فقد يؤدي إلى تراكم الالتزامات دون زيادة مماثلة في القدرة الإنتاجية.

كذلك، يجب التمييز بين **العجز الظرفي والعجز الهيكلي**؛ فالأول قد يتراجع مع تحسن الظروف الاقتصادية، بينما يعكس الثاني اختلالًا مستمرًا بين الإيرادات والنفقات ويتطلب إصلاحات أعمق.

الخلاصة:لا يمثل عجز 2026 بالضرورة خطرًا فوريًا، لكنه يصبح تحديًا حقيقيًا للاستدامة المالية إذا استمر مرتفعًا. ولذلك ينبغي التركيز على **تنويع الإيرادات، وتوسيع القاعدة الجبائية، وتقليل الاعتماد على المحروقات، وتحسين كفاءة الإنفاق، وتوجيه الموارد نحو الاستثمارات المنتجة**.

9. الخاتمة والتوصيات

خلصت الدراسة إلى أن قانون المالية الجزائري لسنة 2026 يعكس اتساعًا واضحًا في دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، من خلال ارتفاع مستوى الإنفاق العمومي وتوجيه موارد مهمة لتمويل قطاعات متعددة، بما يعكس سعي السياسة المالية إلى دعم النشاط الاقتصادي والاستثمار وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. غير أن هذا التوسع في الإنفاق يقابله مستوى أقل من الإيرادات، الأمر الذي أدى إلى تسجيل عجز ميزاني مرتفع وخلق احتياجات تمويلية مهمة.

كما أظهر تحليل بنية الإيرادات أن الإيرادات الجبائية تمثل مصدرًا رئيسيًا لتمويل الميزانية، إلا أن ذلك لا يعني تراجع الاعتماد الهيكلي على المحروقات، بالنظر إلى التأثير الواسع لقطاع النفط والغاز في الاقتصاد الجزائري وقدرة الدولة على تعبئة الموارد وتمويل الإنفاق. ومن ثم، تبقى المالية العمومية معرضة لتقلبات أسعار الطاقة، مما يبرز أهمية تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

وأوضحت الدراسة أن ارتفاع العجز لا يمكن تقييمه من خلال حجمه المطلق فقط، بل ينبغي ربطه بمستوى الناتج المحلي، وطريقة تمويله، وحجم الدين العمومي، وتكلفة خدمته، وطبيعة النفقات، وقدرة الاقتصاد على تحقيق النمو. فالعجز يمكن أن يساهم في دعم النشاط الاقتصادي عندما يوجه إلى الاستثمارات المنتجة، لكنه قد يشكل ضغطًا على الاستدامة المالية إذا استمر مرتفعًا دون تحسن موازٍ في الإيرادات والقدرة الإنتاجية.

كما كشفت المقارنة مع المغرب وتونس وفرنسا عن اختلافات واضحة في أوضاع المالية العمومية، تعود أساسًا إلى تباين هياكل الاقتصادات، ومصادر الإيرادات، ومستويات الإنفاق والدين، وآليات تمويل العجز. وبالتالي، فإن تقييم الوضع المالي لا ينبغي أن يعتمد على حجم العجز وحده، وإنما على السياق الاقتصادي والمالي والمؤسسي لكل دولة.

وبناءً على ذلك، تؤكد الدراسة أن التحدي الأساسي أمام السياسة المالية الجزائرية يتمثل في تحقيق التوازن بين تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على استدامة المالية العمومية. وهو ما يتطلب الانتقال تدريجيًا نحو قاعدة إيرادات أكثر تنوعًا، وتحسين كفاءة الإنفاق، وتقوية قدرة الاقتصاد على خلق موارد مستدامة خارج قطاع المحروقات.

التوصيات

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. **تنويع مصادر الإيرادات العمومية** من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية خارج المحروقات، بما يقلل من تأثر الميزانية بتقلبات أسعار النفط والغاز.
2. **توسيع الوعاء الجبائي** وإدماج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تدريجيًا في الاقتصاد الرسمي، بما يسمح بزيادة الإيرادات دون الاعتماد المفرط على الموارد النفطية.
3. **رقمنة الإدارة الجبائية** وتحسين آليات التحصيل والرقابة للحد من التهرب والغش الضريبي ورفع كفاءة الموارد الجبائية.
4. **ترشيد الإنفاق العمومي** من خلال إعطاء الأولوية للنفقات والاستثمارات ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية، بدل التركيز على حجم الإنفاق فقط.
5. **ربط الإنفاق العمومي بالنتائج** من خلال اعتماد مؤشرات أداء واضحة تسمح بتقييم فعالية البرامج والمشاريع الممولة من الميزانية.
6. **توجيه جزء أكبر من الإنفاق الاستثماري نحو القطاعات المنتجة** التي تساهم في رفع النمو، وخلق فرص العمل، وتوسيع القاعدة الجبائية مستقبلًا.
7. **التحكم التدريجي في العجز الميزاني** من خلال وضع مسار متوسط الأجل لتقليصه، مع تجنب إجراءات مفاجئة قد تؤثر سلبًا في الاستثمار والنشاط الاقتصادي.
8. **تحسين إدارة الدين وتمويل العجز** عبر اختيار مصادر التمويل الأقل تكلفة والأكثر استدامة، مع مراعاة أثر الاقتراض على المالية العمومية مستقبلًا.
9. **تعزيز الشفافية المالية** من خلال تحسين نشر البيانات المتعلقة بالإيرادات والنفقات والعجز والدين وآليات تمويله، بما يدعم تقييم السياسة المالية.
10. **اعتماد إطار متوسط الأجل للمالية العمومية** يحدد تطور الإيرادات والنفقات والعجز والدين، ويساعد على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والتخطيط المالي.

وفي الأخير، فإن تعزيز استدامة المالية العمومية الجزائرية لا يرتبط بتقليص العجز فقط، بل يتطلب إصلاحًا متكاملًا يقوم على **تنويع الاقتصاد، وتوسيع الإيرادات خارج المحروقات، وتحسين كفاءة الإنفاق، ورفع جودة الاستثمار العمومي**، بما يسمح للسياسة المالية بمواصلة دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على التوازنات المالية على المدى المتوسط والطويل.

5. قائمة المراجع.

1. عبد الجليل شليق، و عبد الوهاب ودادن. (2019). «ملامح السياسة المالية في ظل وجود العجز الموازني باعتباره أحد اختلالات منظومة التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر». *مجلة البحوث والدراسات، 16*(1)، الصفحات 105-144.

2. بن براهم ,ل& ,.وعلاش ,أ» .(2017-2000) .إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر لتغطية العجز الموازني لفترة .«2017–2000*مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*.272–259 .pp ,(1)*11* ,

3. بوصبع ,ر ,.وحناش ,إ& ,.وبوحبل ,ع» .(2024) .أثر الجباية العادية على الاستدامة المالية في الجزائر : دراسة قياسية للفترة .«2022–2000*مجلة اقتصاد المال والأعمال*.135–116 .pp ,(4)*8* ,

4. زليخة كنيدة. (2022). «قياس أثر صدمات أسعار النفط على الاستدامة المالية في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج NARDL خلال الفترة 1990–2021». *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 8*(2)، الصفحات 345–358.

5. صالحي، ليلى. (2019). «تحديات الاستدامة المالية للجزائر في ظل تأثير انخفاض أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية». *مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، 2*(1)، الصفحات 92-104.

6. طارق ,ق» .(2021) .الاستدامة المالية وإدارة الدين العام وقت الأزمات والجائحة في الجزائر :دراسة تطبيقية للفترة .«2020–1990*المجلة الجزائرية للمالية العامة*.228–208 .pp ,(1)*11* ,

7. عصماني ,م& ,.هادي ,ص» .(2021) .تحليل استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة –1995 .«2018*مجلة الاقتصاد الجديد*.845–826 .pp ,(4)*12* ,